الأمم المتحدة

E/2006/53

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في بوروندي منذ الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠٠٥. ويسلط التقرير الضوء على التطورات الإيجابية التي استجدت بما في ذلك التنظيم الناجح للانتخابات وإقامة حكومة وبرلمان منتخبَين حسب الأصول. ورغم إحراز تقدم على الجبهتين السياسية والأمنية، فما زالت الأحوال الإنسانية وآفاق التنمية تمثل مصدرا للقلق. وتدعو الحاجة إلى توفير دعم دولي قوي لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين لا يزالون يعانون من الضعف الشديد ولكفالة التحول من الإغاثة إلى التنمية. وفي هذا السياق، يدعو التقرير إلى مواصلة تعزيز علاقات حكومة بوروندي مع شركائها في التنمية وإلى توفير دعم قوي من قبل الجهات المانحة، في المؤتمر المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ثم يختتم التقرير بإيضاح أنه، في المرحلة التالية للفترة الانتقالية، سيكون من الأفضل أن تنظر في مسألة تقديم المساعدة الدولية لبوروندي لجنة بناء السلام المنشأة حديثا.

* E/2006/100.

150506 150506 06-31921 (A)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا لتقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٣٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الذي طلب فيه المجلس إلى الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي أن يواصل متابعة الحالة الإنسانية والظروف الاقتصادية والاجتماعية عن كثب، وأن ينظر في سبل التحول من الإغاثة إلى التنمية في بوروندي، وفي الطريقة التي يمكن بواسطتها للمجتمع الدولي دعم هذه العملية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وقرر المجلس أيضا أن يستعرض عمل الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي في تلك الدورة للنظر في إمكانية استمرار ولاية الفريق المذكور، استنادا إلى نظر المجلس في تقرير الفريق الذي ينبغي أن يقدم في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع قبل بداية الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦، وكذلك في ضوء الحالة السائدة في بوروندي في ذلك الوقت.

٢ – ويركز هذا التقرير على التطورات التي استجدت منذ آخر تقرير قدمه الفريق إلى المجلس (E/2005/82)، بما في ذلك حالة الدعم المقدم لبوروندي من الجهات المانحة. ثم يطرح التقرير آراء بشأن الدعم الذي يمكن تقديمه في المستقبل لجهود بناء السلام في بوروندي.

ثانيا – الملامح الرئيسية للحالة في بوروندي

٣ – منذ الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٥، تحولت بوروندي من بلد يمر بمرحلة تحول سياسي إلى بلد له برلمان وحكومة ورئيس جرى انتخابهم حسب الأصول. وأجريت العملية الانتخابية التي شملت جميع مستويات المهام الانتخابية المحلية والوطنية بنجاح في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وتم إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطيا. ومنذ ذلك الحين، عمل الرئيس انكورونزيزا وحكومة بوروندي على توطيد سلطة المؤسسات.

٤ – ويعرب الفريق الاستشاري المخصص عن شعور بالغبطة إزاء التقدم المحرز وفقا للتقويم الانتخابي المقرر أصلا. ويرى الفريق أن هذه النتائج ما كان لها أن تتحقق بدون تصميم وشجاعة الشعب والقادة السياسيين لبوروندي، كما يعرب عن ارتياحه العميق للدور الإيجابي الذي اضطلع به المجتمع الدولي في دعم هذه الأوضاع، لا سيما عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٥ – ومع أن ذلك يمثل تطورا إيجابيا بدون شك، فلا تزال الحالة الأمنية في بوروندي غير مستقرة نتيجة للصدامات بين قوات الحكومة وقوات حزب تحرير شعب الهوتو (حزب تحرير

شعب الهوتو – الجبهة الوطنية للتحرير) التي ما برحت خارج نطاق عملية السلام، وأيضا نتيجة لأعمال العنف التي يرتكبها أعضاء الحزب ضد السكان المدنيين. وقد ذكرت وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي للفريق أن قادة الجبهة الوطنية للتحرير يعانون من عزلة متزايدة وأن الحكومة قد أنشأت مواقع لاستضافة الأعداد المتزايدة من المقاتلين الراغبين في الكف عن القتال. ويدعو الفريق إلى احترام حقوق الإنسان ويرى ضرورة إحراز تقدم لمواصلة توطيد السلام وإنهاء للعنف المستمر في بعض مقاطعات البلد. وبالنظر إلى وجود الجبهة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي بذل جهود متواصلة في هذا الشأن على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، يشجع الفريق كلا من الحكومة والجبهة على اغتنام الفرصة لإجراء مفاوضات بهدف إحلال السلام في البلد بأسره.

٦ – وتمضي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قدما بصورة مرضية، حيث تم تسريح ٠٠٠ ١٧ من المقاتلين البالغين، و ٠٠٠ ٣ من الأطفال الجنود. وقدم البرنامج المتعدد المانحين للتسريح وإعادة الإدماج، الذي يديره البنك الدولي، منحا لإعادة ضم المقاتلين السابقين. ومع ذلك يظل إصلاح القطاع الأمني تحديا كبيرا للسلطات التي سيتعين عليها وضع خطة شاملة تكفل إضفاء طابع الاحتراف في الجيش والشرطة. ويمثل ذلك متطلبا أساسيا من أجل زيادة الشفافية في إدارتهما وتحسين سجل حقوق الإنسان. كما شرعت الحكومة في تنفيذ حملة من أجل نزع سلاح السكان المدنيين وحددت مهلة ثلاثة أسابيع لتسجيل الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة. وتم رفع حظر التجول الذي كان مفروضا منذ عام ١٩٧٢.

الحالة الإنسانية

٧ – فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تتسم الفترة قيد الاستعراض باستمرار أزمة حادة في الأغذية. ووفقا لما أورده برنامج الأغذية العالمي، يعاني ٢٠ في المائة من سكان بوروندي من انعدام مزمن للأمن الغذائي ويعتمدون على المساعدة الغوثية الطارئة. ويمثل اعتماد السكان الشديد على زراعة الكفاف، وتجزئة الأراضي، وتدهور التربة، مجمل الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة المستمرة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدت موجات الجفاف وآفات المحاصيل والقلاقل السياسية إلى زيادة تدهور الحالة. وفي عام ٢٠٠٦، يتوقع أن يكون ٢,٢ مليون من البوروندين في حاجة إلى عون غذائي، وذلك من بين السكان الذين يبلغ تعدادهم الإجمالي ٨ ملايين نسمة. وقد وجهت الحكومة مناشدة طارئة في خريف عام ٢٠٠٥ في هذا الخصوص وبذلت مزيدا من الجهود لتوفير الأغذية والبذور وتحسين إدارة المياه. ويقوم كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين وغير ذلك من الأطراف الدولية الفاعلة بتوفير مساعدة حيوية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن النمط الحالي للأمطار خلال الموسم الزراعي كان مرضيا على الرغم من أن كمية الأمطار في بعض المناطق جاءت أقل من المتوسط اللازم.

٨ - وقد أثرت هذه الحالة على تدفق اللاجئين. وقرب نهاية عام ٢٠٠٥، طرأت زيادة مطردة في أعداد البوروندیين العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث تجاوز عددهم ١٠ ٠٠٠ عائد شهريا. بيد أن نقص الأغذية وتزايد انعدام الأمن تسببا في تدفق البوروندیين خارجا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، بمن فيهم بعض الذين أعيدوا إلى وطنهم في بوروندي مؤخرا. وفي غضون ذلك، قام روانديون يتجاوز عددهم ٢٠ ٠٠٠ شخص بعبور الحدود إلى بوروندي؛ حيث سعى الكثيرون منهم للحصول على مركز اللاجئ. وحتى الآن، تم البت في ١ ٢٧٩ طلبا من روانديين و لم تنطبق شروط الحصول على مركز اللاجئ منهم سوى ٥٢ ملتمسا.

٩ - ونظرا لوجود بوروندیين يقدر عددهم بـ ٢٣٣ ٠٠٠ شخص يقيمون في مخيمات بجمهورية تنزانيا المتحدة، ووجود عدد مماثل من ''اللاجئين الذين طالت مدة لجوئهم'' منذ عام ١٩٧٢ وهم يقيمون أيضا في تنزانيا، يتوقع لعودة اللاجئين أن تزداد مرة أخرى. وخلص اتفاق ثلاثي وقع في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦ بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جملة أمور، منها أن الوقت قد حان للتحول تدريجيا من التيسير إلى تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن. ومع الانسحاب الجاري لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وما أسفر عنه من انخفاض في القدرة على توفير الأمن والدعم اللوجستي وغير ذلك من أشكال دعم العمليات، فإن قدرة الأطراف البوروندية والدولية الفاعلة على تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين على النحو الصحيح والمطرد تواجه تحديا رئيسيا. ومع ذلك، فهناك بوروندیون يقدر عددهم بـ ١٠ ٠٠٠ شخص كانوا قد التمسوا ''اللجوء'' في جمهورية تنزانيا المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ثم عادوا طوعا وبمبادرة منهم إلى مقاطعة رويجي في بوروندي في أوائل نيسان/أبريل، بعد فترة وجيزة من موافقة اللجنة الثلاثية على توفير الأغذية للسكان في المنطقة.

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

١٠ - يبلغ دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ في بوروندي ٠,٣٧٨، مما يضعها في المرتبة ١٦٩ من بين ١٧٧ بلدا، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع أرقام عام ٢٠٠٣، عند إنشاء الفريق (٠,٣٣٧، بالمرتبة ١٧١ من بين ١٧٥ بلدا). وقد خلفت الحرب الأهلية أثرا مدمرا

على اقتصاد البلد، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من ١,٢ بليون في عام ١٩٩١ إلى ٠,٦٩ بليون في عام ٢٠٠١. ومع انتهاء الصراع، ازداد النمو الاقتصادي ويحتمل أن يصل إلى ٦ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. كما تحسنت المالية العامة لبوروندي أيضا مع التخفيف المؤقت لعبء الديون الممنوح للبلد.

١١ - ولا ينبغي لهذا الاتجاه الإيجابي أن يخفي حقيقة أن الاقتصاد البوروندي لا يزال يعتمد بشكل مكثف على السلع الأساسية المتقلبة الأسعار، بالنظر إلى أن القطاع الزراعي، والبن خاصة، يشكل ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٨٥ في المائة من عائدات الصادرات. ومن ثم، فمن المهم بشكل أساسي في هذه المرحلة التالية للفترة الانتقالية، تهيئة الفرص للاستثمارات العامة والخاصة وتنمية الهياكل الأساسية والتشجيع على تنويع الأنشطة، بما في ذلك إتاحة الفرص لتجهيز المنتجات الزراعية.

١٢ - وعند لقاء وزيرة خارجية بوروندي بالفريق، شددت الوزيرة على الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين أساليب الحوكمة وإدارة المالية العامة. وقد صدر قانون لمحاربة الفساد وتعززت قدرات الرقابة المالية ومراجعة الحسابات. ومن الجوانب الهامة الأخرى ما يتمثل في اللامركزية التي تتطلب تدريبا ومهارات إدارية لتمكين النواب المنتخبين حديثا من أداء واجباتهم. وأعلنت الوزيرة أيضا عن إنشاء لجنة وطنية معنية بالأراضي والممتلكات لمنع وتسوية الصراعات على ملكية الأراضي. ومن شأن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة أن يسهم في تعزيز المصالحة على صعيد المجتمع وفي توطيد السلام.

١٣ - وفي التقرير الأوّلي الذي قدمه الفريق الاستشاري المخصص للمجلس، شدد الفريق على أن التعليم أداة أساسية للانتعاش المستدام في فترة ما بعد انتهاء الصراع، وحث الحكومة على تسهيل فرص استفادة الجميع من التعليم، بطرق منها إعفاء أطفال السكان الأصليين من المصاريف المدرسية (انظر الوثيقة E/2004/11، الفقرة ٧١). وأعرب الفريق عن سروره لمعرفة أن الحكومة المنتخبة قررت أن تكفل فرص حصول جميع الأطفال مجانا على التعليم الابتدائي للسنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مما أسفر عن زيادة كبيرة في عدد التلاميذ، من البنين والبنات على السواء. وقدم الدعم للحكومة في التعامل مع هذه الحالة كل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، بما في ذلك بلدان من المنطقة، مما ينم عن استعداد أفراد شعب بوروندي لتوفير مستقبل أفضل لأبنائهم ومما يستوجب مواصلة دعم جهود الحكومة في هذا الميدان.

ثالثا – الدعم المقدم من الجهات الدولية المانحة إلى بوروندي

١٤ – ازدادت المساعدة الدولية المقدمة إلى بوروندي خلال السنة الماضية. ويفسر هذا الاتجاه الإيجابي بالتطور السياسي للبلد صوب تحقيق المزيد من الاستقرار فضلا عن الجهود المبذولة سعيا إلى تحسين الإدارة والحد من الفقر.

النداء الموحد المشترك بين الوكالات

١٥ – في عام ٢٠٠٥، بلغت الأموال التي تم تلقيها للمشاريع والأنشطة المنفذة في إطار النداء الموحد المشترك بين الوكالات ٤٤٨ ٤٥١ ٦٨ دولارا، من واقع المبلغ المطلوب الذي يصل إلى ٠٩٩ ٤٢١ ١٢١ دولارا (الاحتياجات المنقحة في إطار استعراض منتصف المدة للنداء)، أي نسبة ٥٦ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت مساهمات إلى برامج المعونة الغذائية في إطار النداء الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى وللمشاريع الإنسانية غير المشمولة بهذين النداءين (بلغت ٣٣ مليون دولار و٢٣ مليون دولار، على التوالي). وقد زادت الاحتياجات الإنسانية بنسبة ٦٢ في المائة مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة لتزايد احتياجات دعم العائدين والمشاركة في انتعاش المجتمعات المحلية. ومع ذلك، فوفقا لما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ظل تمويل تنفيذ برامج الانتعاش ضعيفا بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصحة. وكما أفاد الفريق المجلس سابقا، من المهم تجاوز حدود المساعدة الدولية لتوفير دعم على المدى الأطول للمجتمعات المحلية وبناء القدرات مستقبلا. ومن ثم ينبغي أن يتم توفير الدعم الدولي لبوروندي على نحو متزايد من منظور التحول من الإغاثة إلى التنمية.

١٦ – ويطلب النداء الصادر لعام ٢٠٠٦، وهو النداء الذي يشمل هذا النهج، مبلغا يصل إلى ٨٨٩ ٤٠٧ ١٢٩ دولارا، تضاف إليه احتياجات التمويل للمعونة الغذائية في إطار النداء الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. وحتى أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لم يتم توفير سوى ٧ في المائة من نداء بوروندي لعام ٢٠٠٦. وينبغي توفير الدعم المالي والالتزام لخطة الطوارئ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عودة اللاجئين التي يصل مبلغها إلى ٠٠٠ ٥٧٧ ٤ دولار. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، اضطلع الرؤساء التنفيذيون لكل من المفوضية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ببعثة مشتركة إلى منطقة البحيرات الكبرى، مما يدل على تزايد التنسيق في الأمم المتحدة استجابة لهذه النوعية من الأزمات. ومن المهم تزويد هذه الوكالات بسبل السيطرة على الحالة عن طريق اتخاذ إجراءات ملائمة على الصعيد الإقليمي.

١٧ – وتجدر الإشارة إلى الأعمال التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الحقل الصحي، بالنظر إلى أن المنظمات غير الحكومية وسعت نطاق برنامجها لمجموعة الخدمات الأساسية لعام ٢٠٠٥ ليشمل أكثر من ٣٠٠ مركز صحي، حيث زودتها

بالعقاقير والمعدات الأساسية مع توفير الخدمات الصحية والتدريب، بما يشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية، فضلا عن الكشف الصحي على اللاجئين العائدين. وبالإضافة إلى عملية النداء، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامجه للتعاون مع بوروندي لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وسيشمل البرنامج الذي يصل تمويله إلى ٣٨ مليون دولار ثلاثة ميادين رئيسية، هي: الحوكمة، وإعادة إدماج ضحايا الحرب وإعادة تأهيلهم وتخفيف حدة الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تخفيف عبء الديون

١٨ - في آب/أغسطس ٢٠٠٥، اتفق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أن بوروندي اتخذت الخطوات اللازمة للوصول إلى نقطة القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسُمح للبلد بالحصول على التخفيف المؤقت لعبء الديون، وهو الموقف الذي أيده مصرف التنمية الأفريقي. ووفقا لما أورده البنك الدولي، ينبغي مع مرور الزمن تخفيض مدفوعات بوروندي لخدمة الديون بنحو ١,٥ بليون دولار بالقيم الإسمية. وللوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة، سيتعين على بوروندي أن تواصل تحقيق نقاط مرجعية مُرضية في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي، مع تنفيذ استراتيجية للحد من الفقر لمدة سنة كاملة، وهي الاستراتيجية التي يقوم البلد حاليا بوضع الصيغة النهائية لها، وتحقيق نتائج في الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية الرئيسية المعلنة.

١٩ - وفي ضوء هذه المتطلبات، والاحتياجات المالية للبلد وضعف اقتصاده إزاء الصدمات الخارجية، لن يتيح تخفيف عبء الديون بمفرده هامش مناورة للحكومة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومقتضيات بناء القدرات. مما يظل معه الدعم المالي المباشر يتسم بأهمية جوهرية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، منح البنك الدولي البلد ٣٠ مليون دولار على شكل تمويل إضافي لمشروعه الجاري المتعلق بالأشغال العامة وخلق فرص العمل.

الدعم المقدم من الجهات المانحة

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد الفريق اجتماعين مع أنطوانيت باتوموبويرا وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي. وأُتيحت فرصة حضور الاجتماع لبلدان مانحة أخرى، إضافة إلى بلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، فضلا عن عدد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة وممثلي مؤسسات بريتون وودز، في إطار جهد لإتاحة الفرصة لحكومة بوروندي للتواصل مع شركاء البلد الرئيسيين.

٢١ - وأعلنت الوزيرة أن من المقرر عقد مؤتمرين للجهات المانحة، يناقش المؤتمر الأول برنامجا للدعم يدوم سنة واحدة ويهدف إلى تلبية أشد احتياجات الشعب إلحاحا وبما يتيح

لأفراده معاينة عوائد السلام، ويهدف المؤتمر الثاني، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى تعبئة أكبر عدد ممكن من المانحين دعما لورقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة تنفيذها التي تدوم ثلاث سنوات، حيث ستعرض في اجتماع مجلس الإدارة المقبل للبنك الدولي في شهر أيار/مايو. وشددت الوزيرة على أوجه التكامل في الخطط الإنمائية التي وضعتها الحكومة والتنسيق القائم فيما بينها.

٢٢ - ومنذ اجتماع الفريق إلى الوزيرة، عُقد مؤتمر لشركاء التنمية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في بوجومبورا، حضره ممثلون للبلدان المانحة الرئيسية، وبلدان من المنطقة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسات بريتون وودز، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظومة الأمم المتحدة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي. وعرضت الحكومة برنامجا طارئا لعام ٢٠٠٦، استنادا إلى منظورها على المدى الطويل، باسم ''التنمية البشرية المتكاملة لبوروندي''. ويحدد البرنامج الأولويات الاستراتيجية التالية: (أ) تعزيز السلام والحكم الرشيد؛ (ب) تعزيز النمو الاقتصادي المعجّل من أجل الحد من الفقر؛ (ج) تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (د) إدماج ضحايا الحرب (المتضررين) وغيرهم من الفئات المحرومة في مسار الاقتصاد؛ (هـ) تعزيز مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (و) تعزيز مشاركة المرأة في التنمية.

٢٣ - وخلال المؤتمر، أشاد المشاركون بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الاستقرار وأعربوا عن استعدادهم لدعم التقدم عن طريق زيادة المساعدة الدولية. وغطت التبرعات المعلنة المبلغ الإجمالي الذي طلبته الحكومة، ويصل تحديدا إلى ١٧٨ مليون دولار، حيث يتم ذلك جزئيا بإيجاد موارد جديدة وإعادة تخصيص أموال البرامج الجارية. ومع أن ١٥ جهة مانحة أعلنت عن تبرعات، فإن دعم المفوضية الأوروبية لبوروندي لعام ٢٠٠٦ يمثل أكثر من ثلث المساعدة التي ستقدم في إطار البرنامج الطارئ[(١)].

٢٤ - وقد أنشأت حكومة بوروندي لجنة وطنية لتنسيق العون لتوسيع نطاق الحوار مع الجهات المانحة. وستضطلع هذه الآلية بدور هام في التحضير لمؤتمر الجهات المانحة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ للنظر في ورقة استراتيجية الحد من الفقر بأكملها إذ ينبغي عرضها

(١) بلغت التبرعات المعلنة باليورو ٥٠٠ ٣٦٦ ٤٩ يورو، وأعلنها كل من بلجيكا (٢٤,٨ مليون)، وفرنسا (٤ ملايين)، وألمانيا (٥ ملايين)، وإيطاليا (٠٠٠ ٦٠٠)، وهولندا (٤,٩ مليون)، والبنك الدولي (١٠ ملايين)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٥٠٠ ٦٦). وأعلن عن تبرعات بالدولار كل من مصر (٠٠٠ ١٦٦) واليابان (٨,٨ مليون)، والمغرب (٠٠٠ ١٠٠)، ونيجريا (٠٠٠ ٢٥٠)، والمملكة المتحدة (١٠ ملايين)، وصندوق النقد الدولي (٢٢ مليونا)، ومصرف التنمية الأفريقي (٧ ملايين). وأعلنت سويسرا عن تبرعها بمبلغ ٧ ملايين فرنك سويسري.

في الوقت نفسه، على مؤسسات بريتون وودز. كما دعت وزيرة الخارجية والتعاون الدولي الفريق إلى زيادة بوروندي والمساعدة في تعبئة المانحين تحضيرا لمؤتمر أيلول/سبتمبر.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٢٥ – يعرب الفريق الاستشاري المخصص عن تشجعه وسروره بالتقدم الهام المحرز في بوروندي منذ الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠٠٥. ومن الواضح أن مرحلة جديدة قد بدأت في تاريخ بوروندي. وبعد أكثر من ١٠ سنوات من الحرب الأهلية ومرحلة انتقالية اتسمت بالتحدي، تقوم سلطات منتخبة حسب الأصول ببناء علاقات جديدة مع شركائها في التنمية، استنادا إلى إحساس قوي بملكية عملية التنمية وتفاعل عميق مع الجهات المانحة. وينبغي لوضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر الكاملة أن يعجل بإتاحة فرص الضغط من أجل نجاح مؤتمر شباط/فبراير في الحصول على دعم أطول مدى. وفي هذا السياق، يدعو الفريق الجهات المانحة إلى الاستجابة بسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، بما في ذلك توفير التمويل للخطة الطارئة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عودة اللاجئين، ولطلبات الحكومة التي ستقدم في مؤتمر الجهات المانحة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٦ – ويدرك الفريق التحديات الماثلة التي يتعين التصدي لها لتجنب الانتكاس إلى الصراع، لا سيما سوء حالة السكان والضعف الهيكلي للاقتصاد، بما في ذلك مسألة الأراضي. ويقر الفريق أيضا بأن هذه الحالة تتطلب التزاما مستمرا من حكومة بوروندي تدعمه مشاركة على المدى الطويل من المجتمع الدولي كما ينبغي أن يتناسب مع احتياجات السكان ويتلاءم مع السياق الإقليمي.

٢٧ – ويقر الفريق بأن غالبية توصياته المقدمة للمجلس (انظر الوثيقة E/2004/11، الفقرات من ٥٧ إلى ٨٠) قد نُفذت أو يجري تنفيذها. وتتبع خطط التنمية التي وضعتها الحكومة وعرضتها على الجهات المانحة اتجاها مماثلا في العمل وسوف تسهم في مواصلة تنفيذ هذه التوصيات. ويشجع الفرق بوروندي على مواصلة مسيرة الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، وعلى الحفاظ في الوقت نفسه على روح الحوار وتوافق الآراء والمشاركة التي يسرت نجاح الفترة الانتقالية في البلد.

٢٨ – ومع الإنهاء التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، تتسم نوعية علاقات بوروندي مع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بأهمية فائقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ هذا التطور في الحسبان. وقد أعربت وزيرة الخارجية والتعاون

الدولي عند لقائها بالفريق عن اهتمامها بإدراج بوروندي ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام المنشأة حديثا. ويرى الفريق أن العالم سيستفيد بالفعل، إذا ما تم إدراج بوروندي، بناء على طلبها، نظرا للاهتمام والتعاون الذي ستوفره هذه الهيئة الجديدة التي أنشأها مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفي حين أن وجود هيئة مخصصة كان مناسبا لمتابعة العملية الانتقالية في بوروندي، سيكون من الأفضل النظر في التعاون الدولي في الحالة الراهنة من قبل هيئة دائمة مثل لجنة بناء السلام. ومن شأن ذلك أن يمكّن المجتمع الدولي من مواصلة دعم ومؤازرة حكومة وشعب بوروندي.